



نشرة موجز

تطورات أبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية

أبريل 2023

يستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر أبريل لعام 2023 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية، وأبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بمعدل سنوي 4.1% لتبلغ قيمته نحو 39.46 مليار دينار.
- ارتفاع إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 2.85 مليار دينار وبمعدل سنوي 3.5%.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية بالجهاز المصرفي بقيمة 3.92 مليارات دينار وبنسبة 59.3%.
- ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.40 مليار دينار وبنسبة 3.1%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 1.26 مليار دينار وبنسبة 2.7%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص "المقيم" بنحو 1.72 مليار دينار وبنسبة 4.8%.

أولاً: التطورات النقدية (عرض النقد)

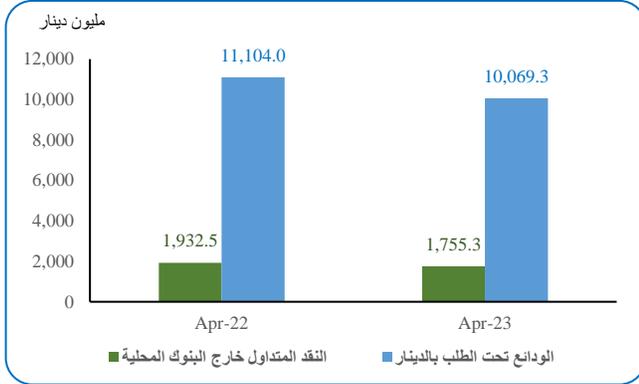
1. عرض النقد (M1):

تراجعت قيمة رصيد الكتلة النقدية (M1) بنحو 1.21 مليار دينار وبنسبة 9.3% لتبلغ قيمته نحو 11.82 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 13.04 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وذلك نتيجة لتراجع رصيد كل من النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية بنحو 0.18 مليار دينار وبنسبة 9.2% لتصل قيمته نحو 1.76 مليار دينار، والودائع تحت الطلب بالدينار بنحو 1.03 مليار دينار وبنسبة 9.3% لتصل قيمته نحو 10.07 مليارات دينار.

هذا، وسجلت أرصدة كل من الكتلة النقدية والنقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية والودائع تحت الطلب بالدينار أعلى قيم لها في نهاية شهر أبريل 2022 (بداية فترة المقارنة) حيث بلغت نحو 13.04 مليار دينار، و1.93 مليار دينار، و11.10 مليار دينار لكلٍ منهم على الترتيب. وعلى النقيض من ذلك، سجلت أرصدة كل من الكتلة النقدية والودائع تحت الطلب بالدينار أدنى قيم لها في نهاية شهر ديسمبر 2022 حيث بلغت نحو 11.56 مليار دينار، و9.89 مليارات دينار.

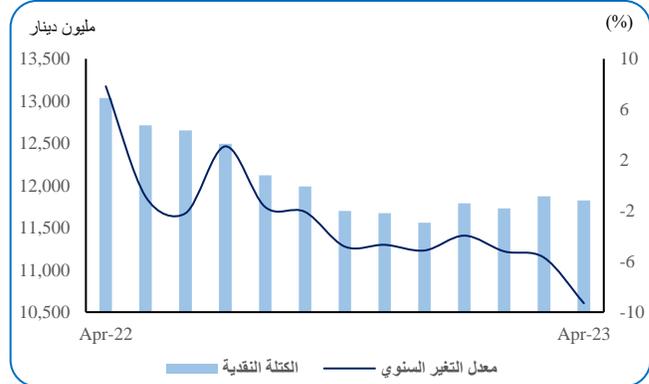
لكلٍ منهما على الترتيب، بينما سجلت أرصدة النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية أقل قيمة لها في نهاية شهر أكتوبر 2022 حيث بلغت نحو 1.63 مليار دينار.

شكل (2): تطورات مكونات الكتلة النقدية (M1)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (1): تطورات الكتلة النقدية (M1)

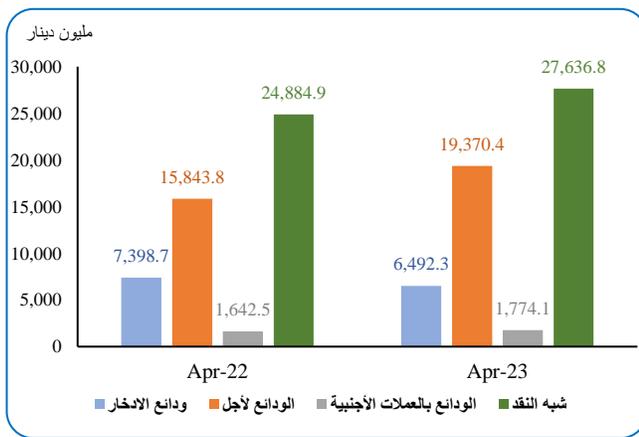


المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

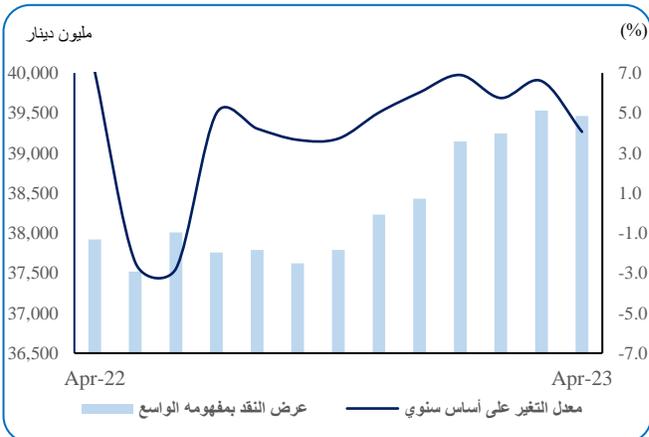
سجل عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.54 مليار دينار وبنسبة 4.1% لتبلغ قيمته نحو 39.46 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل نحو 37.92 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملة الأجنبية) بنحو 2.75 مليار دينار وبنسبة 11.1% من جهة، مقابل تراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 1.21 مليار دينار وبنسبة 9.3% (على النحو الموضح سابقاً) من جهةٍ أخرى.

شكل (4): تطورات شبه النقد ومكوناته



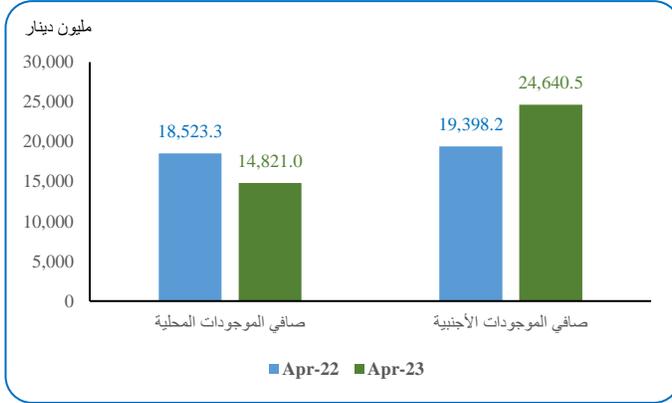
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (3): تطورات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (5): العوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد (M2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال الفترة من نهاية شهر أبريل 2022 إلى نهاية شهر أبريل 2023، يمكن أن يعزى ارتفاع عرض النقد (M2) كحصلة لارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية بنحو 5.24 مليارات دينار وبنسبة 27.0% من جهة، وتراجع صافي الموجودات المحلية بنحو 3.70 مليارات دينار وبنسبة 20.0% من جهة أخرى.

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع إجمالي رصيد موجودات البنوك المحلية بنحو 2.85 مليار دينار وبنسبة 3.5% لتبلغ قيمته نحو 84.99 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 82.15 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزى ذلك بصفة أساسية لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية بنحو 3.27 مليارات دينار وبنسبة 16.7% لتبلغ قيمتها نحو 22.84 مليار دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.73 مليار دينار وبنسبة 4.1% لتبلغ قيمتها نحو 44.24 مليار دينار، بالإضافة لارتفاع المطالب على البنك المركزي بقيمة 0.24 مليار دينار وبنسبة 2.9% لتبلغ قيمتها نحو 8.62 مليارات دينار.

وفي المقابل، تراجعت أرصدة كل من المطالب على الحكومة ومطالب على المؤسسات العامة وقروض للبنوك والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية والموجودات الأخرى بنسبة 30.7%، و3.8%، و30.1%، و43.1%، و15.5% لكلٍ منهم على الترتيب.

وتمثل المطالب على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لموجودات البنوك المحلية حيث بلغت نسبتها نحو 52.0% من إجمالي الموجودات في نهاية شهر أبريل 2023، وتتكون المطالب على القطاع الخاص بشكلٍ رئيسي من التسهيلات الائتمانية للمقيمين (تمثل نسبة 95.5% من المطالب على القطاع الخاص)، بالإضافة إلى الاستثمارات المحلية الأخرى. كما تأتي الموجودات الأجنبية في المرتبة التالية بنسبة 26.9% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، يليها المطالب على البنك المركزي بنسبة 10.1% من إجمالي موجودات البنوك المحلية كما في نهاية شهر أبريل 2023. هذا، وشكلاً مجموع نسبة إجمالي المطالب على القطاع الخاص والموجودات الأجنبية نحو 78.9% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل نحو 75.6% من الموجودات الأجنبية في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

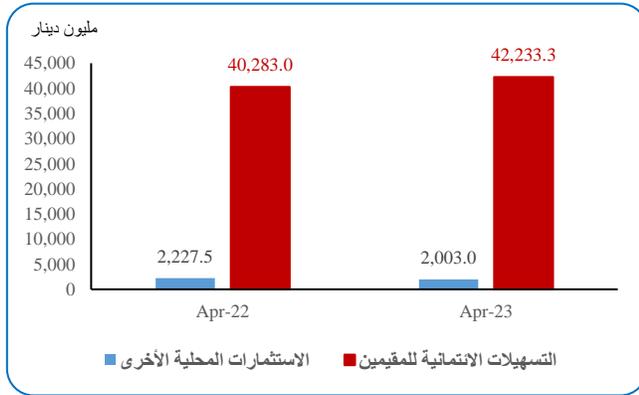
جدول (1): إجمالي موجودات البنوك المحلية بحسب المكونات الرئيسية
(مليون دينار)

النسبة	التغير		أبريل	أبريل	
	نسبة (%)	قيمة	2023	2022	
10.1	2.9	241.9	8,620.0	8,378.1	مطالب على البنك المركزي
0.6	-30.7	-225.8	510.1	735.9	مطالب على الحكومة
4.3	-3.8	-146.7	3,678.4	3,825.1	مطالب على المؤسسات العامة*
52.1	4.1	1,725.8	44,236.3	42,510.5	مطالب على القطاع الخاص، ومنها:
49.7	4.8	1,950.3	42,233.3	40,283.0	التسهيلات الائتمانية للمقيمين
26.9	16.7	3,267.4	22,837.2	19,569.9	الموجودات الأجنبية
1.1	-30.1	-407.0	945.8	1,352.8	قروض للبنوك
1.7	-43.1	-1,115.6	1,475.5	2,591.2	الودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك
3.2	-15.5	-494.5	2,688.0	3,182.5	الموجودات الأخرى
100.0	3.5	2,845.4	84,991.3	82,145.9	إجمالي موجودات البنوك المحلية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

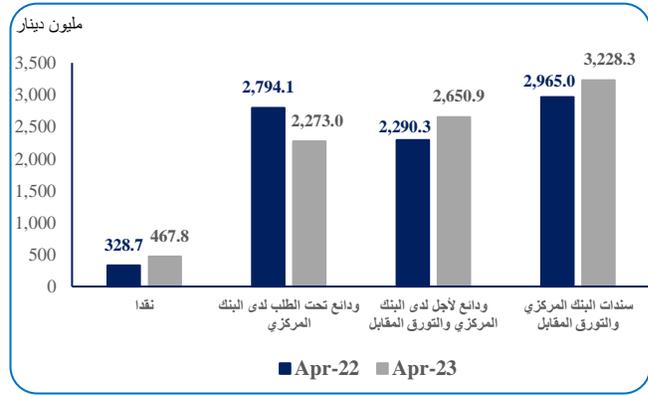
* المؤسسات العامة هي المؤسسات المملوكة بالكامل أو جزئياً للحكومة "50% فأكثر" وسواء أكانت مؤسسات مالية أو غير مالية.

شكل (7): مكونات المطالب على القطاع الخاص



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (6): مكونات المطالب على البنك المركزي



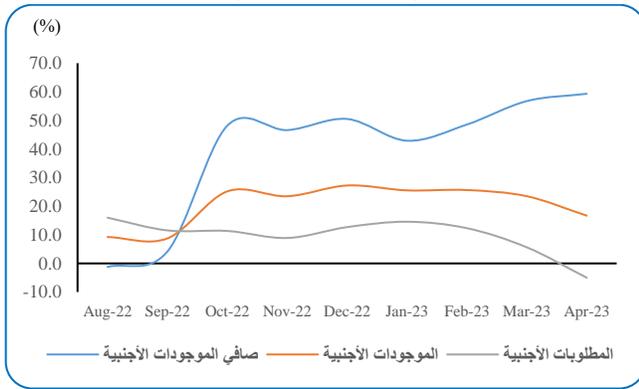
المصدر: بنك الكويت المركزي.

ومن جانبٍ آخر، تُشير البيانات إلى ارتفاع قيمة صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر أبريل 2023 بما يعادل 3.92 مليارات دينار وبنسبة 59.3% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 10.52 مليارات دينار مقابل قيمة بلغت نحو 6.60 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك الارتفاع كمحصلة لزيادة رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 3.27 مليارات دينار وبنسبة 16.7% من جهة، وانخفاض رصيد المطلوبات الأجنبية (تمثل نحو 14.5% من رصيد إجمالي المطلوبات) بنحو 0.65 مليار دينار وبنسبة 5.0% من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بتفاصيل مكونات الموجودات الأجنبية، تُعد الاستثمارات الأجنبية مكونًا رئيسيًا للموجودات الأجنبية للبنوك المحلية حيث بلغت نسبتها 41.2% من إجمالي الموجودات الأجنبية في نهاية شهر أبريل 2023، يليها كل من ودائع لدى بنوك أجنبية وتسهيلات ائتمانية لغير المقيمين وقروض للبنوك الأجنبية وموجودات أخرى بنسبة 28.4%، و 14.3%، و 9.3%، و 6.8% لكلٍ منهم على الترتيب.

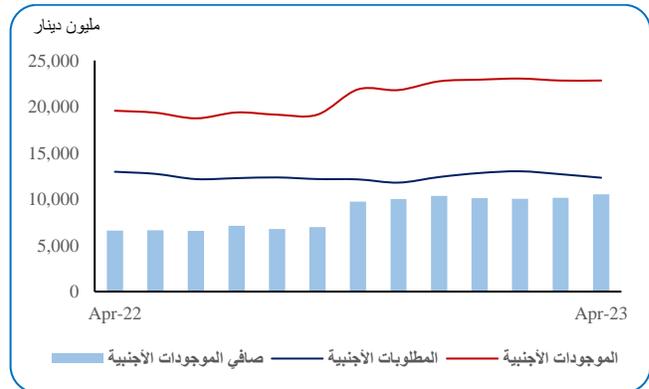
أما على جانب مكونات المطلوبات الأجنبية، مثلت الودائع من غير المقيمين نحو 77.7% من إجمالي المطلوبات الأجنبية (منها ودائع للبنوك بنسبة 41.3%، وأخرى بنسبة 36.5%) في نهاية شهر أبريل 2023، يليها كل من المطلوبات الأخرى وقروض من البنوك الأجنبية بنسبة 13.9%، و 8.3% لكلٍ منهما على الترتيب.

شكل (9): نمو أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية في البنوك المحلية (% على أساس سنوي)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (8): أرصدة الموجودات والمطلوبات الأجنبية في البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.40 مليار دينار وبنسبة 3.1% ليصل إجمالي قيمة الرصيد نحو 46.86 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 45.46 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

وسجلت التسهيلات الائتمانية الشخصية (تشكل نسبة 39.3% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) ارتفاعاً بقيمة بلغت نحو 1.01 مليار دينار وبنسبة 5.8% لتصل قيمتها نحو 18.41 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل نحو 17.40 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية الإسكانية بقيمة 0.89 مليار دينار وبنسبة 6.0% (تمثل التسهيلات الإسكانية نحو 85.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 15.73 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2023. كما ارتفع الجزء النقدي المستخدم لكلٍ من التسهيلات الائتمانية الشخصية الاستهلاكية (تمثل نسبة 10.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 4.5% لتبلغ قيمتها نحو 1.94 مليار دينار، وتسهيلات ائتمانية شخصية أخرى (تمثل نسبة 2.3% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) بنسبة 9.9% لتبلغ قيمتها نحو

0.42 مليار دينار، مقابل تراجع محدود للجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية المقدم للسكن الخاص والنموذجي (تمثل نسبة 1.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الشخصية) لتبلغ قيمتها نحو 0.32 مليار دينار.

كما ارتفع الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال (تُشكل نسبة 60.7% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين) بقيمة 0.39 مليار دينار ونسبة 1.4% ليبلغ نحو 28.45 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل نحو 28.06 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وسجل الجزء النقدي الموجه لقطاع العقار (يمثل نسبة 33.3% من مكونات التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، ونحو 20.2% من إجمالي أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين) نموًا بنحو 0.11 مليار دينار ونسبته 1.2% لتبلغ قيمته نحو 9.46 مليارات دينار في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 9.35 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

كما شهدت التسهيلات الممنوحة لكلٍ من (الخدمات الأخرى، والإنشاء، ومؤسسات مالية غير البنوك، وشراء أوراق مالية، والصناعة، والزراعة وصيد الأسماك) ارتفاعًا بنسبة (12.9%، 14.8%، 11.7%، 2.2%، 0.9%، 55.3%) لكلٍ منهم على الترتيب من جهة، وتراجع كل من التسهيلات الممنوحة قروض للبنوك وقطاع النفط الخام والغاز بنسبة 30.1%، و10.3% لكلٍ منهما على الترتيب من جهةٍ أخرى، إلى جانب تراجع طفيف في كل من التسهيلات الممنوحة للتجارة والخدمات العامة بنسبة (0.02%، و3.6%) لكلٍ منهما على الترتيب.

جدول (2): أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين

(مليون دينار)

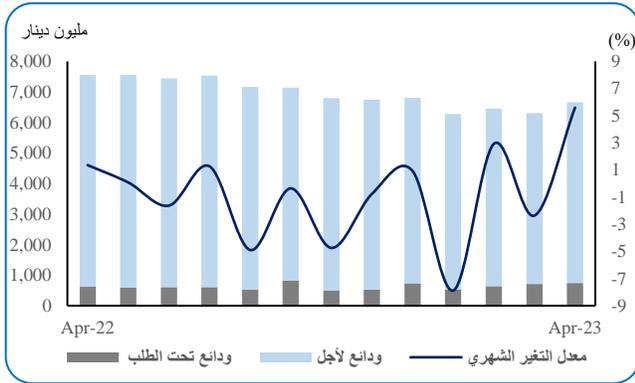
النسبة للإجمالي (%)	التغير		أبريل 2023	أبريل 2022	
	نسبة (%)	قيمة			
39.3	5.8	1,007.1	18,407.7	17,400.5	التسهيلات الائتمانية الشخصية
4.1	4.5	83.5	1,937.0	1,853.5	الاستهلاكية
33.6	6.0	886.2	15,730.6	14,844.4	الإسكانية
0.7	-0.1	-0.2	321.7	321.9	السكن الخاص والنموذجي
0.9	9.9	37.7	418.4	380.7	أخرى
60.7	1.4	389.4	28,449.8	28,060.3	التسهيلات الائتمانية لقطاع الأعمال
6.9	-0.2	-6.0	3,224.6	3,230.6	التجارة
5.1	0.9	21.1	2,406.9	2,385.7	الصناعة
0.1	55.3	11.0	30.9	19.9	الزراعة وصيد الأسماك
6.7	2.2	67.6	3,159.5	3,091.9	شراء أوراق مالية
20.2	1.2	109.5	9,460.9	9,351.4	العقار
4.7	14.8	285.4	2,210.2	1,924.8	الإنشاء
2.0	-30.1	-407.0	945.8	1,352.8	قروض للبنوك
2.4	11.7	119.7	1,142.1	1,022.3	مؤسسات مالية غير البنوك
4.3	-10.3	-232.9	2,034.9	2,267.9	النفط الخام والغاز
0.2	-3.6	-4.4	116.4	120.8	الخدمات العامة
7.9	12.9	425.3	3,717.5	3,292.2	الخدمات الأخرى
100.0	3.1	1,396.6	46,857.5	45,460.9	الإجمالي

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

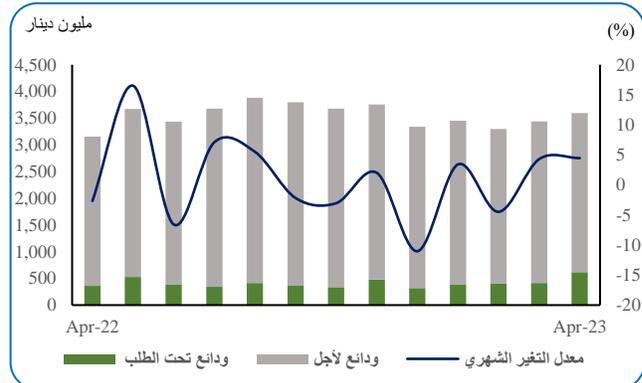
ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 1.26 مليار دينار وبنسبة 2.7% لتبلغ قيمته نحو 47.96 مليار دينار في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل قيمة بلغت نحو 46.70 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية إلى زيادة رصيد ودائع القطاع الخاص بنحو 1.72 مليار دينار وبنسبة 4.8% لتبلغ قيمته نحو 37.71 مليار دينار، بالإضافة إلى الارتفاع في رصيد الودائع الحكومية بنحو 0.44 مليار دينار وبنسبة 14.0% لتبلغ قيمته نحو 3.60 مليارات دينار في نهاية شهر أبريل 2023. وفي مقابل ذلك، تراجعت قيمة رصيد ودائع المؤسسات العامة بنحو 0.90 مليار دينار وبنسبة 11.9% حيث بلغت قيمته نحو 6.66 مليارات دينار.

شكل (11) أرصدة ودائع المؤسسات العامة بالبنوك المحلية



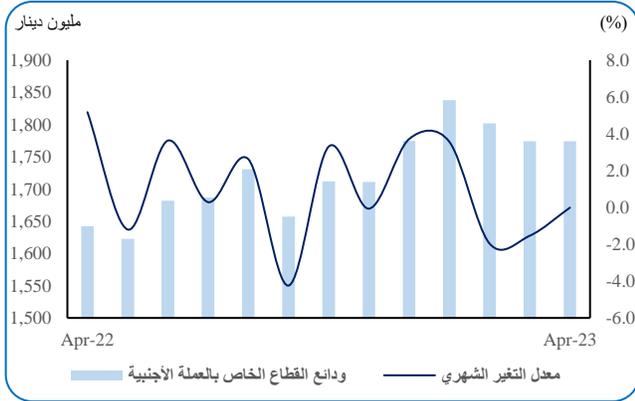
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (10): تطور أرصدة الودائع الحكومية بالبنوك المحلية



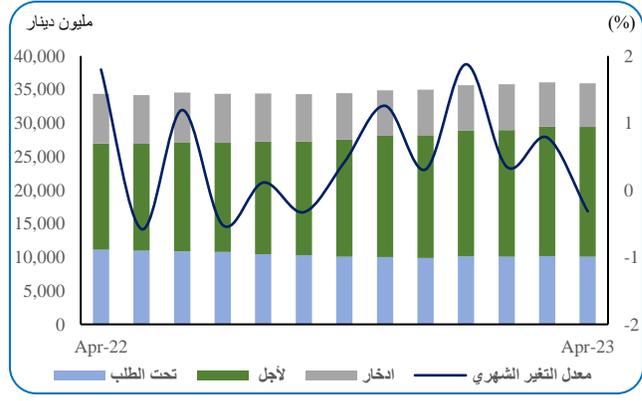
المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (13) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة الأجنبية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

شكل (12) أرصدة ودائع القطاع الخاص (مقيمين) بالعملة المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

هذا، وتُعد ودائع المقيمين مصدر التمويل الأساسي للبنوك المحلية وتمثلت نسبة 44.4% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل نسبة بلغت نحو 43.8% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. كما بلغت كل من الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة نحو 4.2% و7.8% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية شهر أبريل 2023 مقابل نسبة بلغت نحو 3.8% و9.2% لكل منهما على الترتيب في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.